



عام «بريمر العراقي» في الميزان (1 من 2)

الجعفري أحاديته غير متناسقة ويغلب عليها الإيماء.. وطالباني قال انه يكره بغداد ولا يريد السفر إليها

بريمر قال للبارزاني انه توجد قدس واحدة في العالم وفيها مشاكل وعليه التخلي عن قدس أقداسه «كركوك»

د. عبد الحسين شعبان*

■ كتاب بريمر «عامي في العراق» يتألف من ثلاثة اقسام ويحتوي على أربعة عشر فصلاً ويغطي أكثر من ثلاثة عشر شهراً قضاها بريمر في العراق، بين 12 ايار (مايو) 2003 و28 حزيران (يونيو) 2004، ويشتمل الكتاب مع ما سبقه وما لحقه من أحداث.

الكتاب وثيقة مهمة وتاريخية من موقع الحدث الميداني لأربع شخصية امريكية حكمت العراق. وتعكس مداخلاته واستعداداته الرؤية الرسمية الأمريكية لتلك الفترة الزمنية، التي تشمل أكثر من عام على احتلال العراق وما تلاه من ترتيبات ادارية وسياسية في ظرف معدد ومتداخل ومتناقض في الآن ذاته.

انها ما تزال بعيدة عن دائرة الضوء خصوصاً بعد مداممة الدولة العراقية وحل مؤسساتها العسكرية والامنية، بما فيها حرس الحدود وشرطة مكافحة الجريمة وشرطة النجدة وشرطة المرور وغيرها. وبسبب ذلك حدث فراغ امني وسياسي مرعب ومخيف.

ان تعويم الدولة شجع الهويات التجزئية التسييمية على الانتعاش على حساب الهوية الوطنية الجامعة، فبدلاً من مواطنة تامة ومساواة كاملة وحرية عامة وشخصية، وهو الطموح الذي كان ينتظره العراقيون بعد حكم شمولي ونجح تسلط استبدادي «أقوي»، واذا بهم يدفعون دفعا للاحتمايم برمجيات تقليدية طائفية ومذهبية وعرقية وعشائرية وجهوية ومناطيقية ومحلية ساهمت في تكريس التشطي والتفتيت، حتى وان بقي العراق موحداً شكلاً.

خبايا وخفايا واسرار!

من يقرأ شهادة بريمر «العراقية» يتولد لديه شعور بالحيرة حتى اذا افترضنا انه حاول ان يدق الاسافين أو أن يستغيب البيض او يسعى للتقليل من شأنه، أو أن ينسب اليه شيئاً او ان يدعي شيئاً لنفسه، الا انه يبقى شهادة شاملة متوفرة في ظل غياب شهادات اخرى قريبة من قلب الحدث أو لماسسة له لفترة مليئة بالصاعب والتحديات والانهيارات السياسية والاقتصادية.

ورغم محاولة الحاكم بامرءه بول بريمر أو كما اسماه العراقيون وكما شبهوه بملك آرثر نائب الملك الياباني أو لوسيو كلاي الالامني، الظهور كمن يتحذى المخاطر، بل انه يذهب إليها بنفسه الا انه يعترف بان آرثر وكلاي لم يكونا ينفذ ظروفه وتعقيدات الوضع العراقي!! (ص 52- 53).

سلطان، والرواية الثالثة للحدث قد تكون من خارجه وان تداخلت بعض حقيقتها ممانعة أو رفضاً أو مقاومة، لكن لها رؤيتها التي تختلف وتتقاطع مع رؤية بول بريمر، سواء امتلكت علاقات سرية او معلومات لوجيستية او لقاءات خاصة مباشرة او غير مباشرة.

المطوب ان يقدم اللاعبون رؤيتهم لاحداث مسرية كل من زاويته، والاهم من ذلك ان يطلع العراقيون والعالم اجمع على تلك الروايات، ليس فقط كفضول علمي وشغف معرفي وبحثاً عن الحقيقة فحسب، بل ليقروا بانفسهم تاريخهم وتاريخ زعامات او قيادات تعاطت مع المحتل سلباً او ايجاباً، وما زال بعضها «يزهو» بانجازاته وكان نسبتهم ساقطة وتصل الى نحو 80 بالمئة او ما يزيد على ذلك ولهم امتداد اقليمي وعمق استراتيجي وهم الذين طبعوا تاريخ العراق وطلوا وجهه العربي- الاسلامي. وهكذا يفعل مع اديان اخرى كالمسيحية واليزيدية ولا ينكر الصابغة وغيرهم، في حين لا يتحدث عنهم كإقلييات دينية مقابل اقلية مسلمة تصل الى 95 بالمئة من سكان العراق.

ولا بد من توضيح مهم، هو ان ترد اسماؤهم في الكتاب بحاجة الى اجلاء موقف وتبيان رأي وكشف للحقيقة، خصوصاً وان البعض كان يظهر العكس ويوحي بالضد مما يذكره بريمر من مواقف وأراء علنية او سرية، بما فيها تواطؤات وشغب وتحريضات وشايات.

يمكن القول حتى عكس ما يذهب اليه الكتاب من استنتاجات قد تدخل في باب العداية السياسية ومحاوله تبييض صفحة الولايات المتحدة، وتسويد صفحة وجود العراقيين الذين تعاونوا معها، الا ان بريمر رغم كل ذلك يبقى مسؤولاً عما يقول وما يكتب، صدقاً او مبالغة او افتراء، ومع ذلك فهناك حدود نظرية «المؤامرة» التي تستجد من اوجهها بما كان ما يكتبه بريمر يدخل ضمن مخطط يستهدف النيل من البعض وتشويه سمعته، وقلب الحقائق كاملة!

لكن ماذا ان يعترف بريمر بان العراقيين حتى في الايام الاولى لم يكونوا مع الاحتلال، وهو ما يذكره بريمر نفسه، عندما يقول «.. كان غالبية العراقيين مسرورين للاطاحة بصدام ورجاله، لكن القليل منهم سرّاً لاحتلال جيش اجنبي غير مسلم بلدهم»، (ص 53) وفي ذلك مقارنة لما ذهب اليه السفير المتقاعد هيو هوران لما نصب لالمانيا واليابان، حيث لم يرحب الالان واليابانيون بالاحتلال، فكيف كانوا يعرفون ان الاحتلال هو ما يحدث عندما تخسر حرباً.

وهذا الاقرار يعني فيما يعنيه ان العراقيين حتى في الايام الاولى رفضوا مجرد التفكير ان بلدهم يقع تحت الاحتلال، لانهم لم يكونوا يشعرون بالهزيمة في حرب محسومة النتائج سلفاً، ولحرب لم يشعروا انهم دخلوها، ولذلك كان هناك نوع من المفارقة والحيرة.

وفي العلم العسكري والسياسي عندما لم يكن هناك شعور عام شعبي بدخول الحرب يصعب التفكير بالهزيمة، فما بالك بالنتائج التي ترتبت عليها، كاحتلال مثلاً، وهو ما حاول المحتلون وبعض ذبولهم قواشيهم العزف عليه عندما اعتبروا ان مجرد سقوط النظام السابق يعني تحريراً، او ما شابه ذلك.

ويسرر بريمر تعاون الالان واليابانيين مع الامريكان المحتلين لانهم لا يرغبون في احتلال الجيش الاحمر محل الجيش الامريكي (ص 54) متسائساً ان ذلك التعاون والساعدة سواء كانت مشروع مارشال او غيره انما يعود الى ظروف الحرب الباردة والصراع الاديولوجي العالمي في ظل التطبيقية الثنائية.

نظرة بريمر للدولة العراقية!

النقطة المهمة والخظيرة التي حاول بريمر ان يرسخها وربما اخذ البعض يرقص على هذه النغمة هي: ان الدولة العراقية الحالية مقلقة، فقد انشأها البريطانيون في اعقاب الحرب العالمية الاولى، بتجميع ثلاث مقاطعات «ولايات» من الامبراطورية العثمانية حليفة المانيا الامبريالية والقصد هنا

ولاية بغداد في الوسط وولاية البصرة في الجنوب وولاية الموصل في الشمال) مع تاجيده ان هذه التولية مختلفة اثنياً وطائفيًا، ففي الجنوب توجد روابط بين الغالبية العربية الشيعية المسلمة وارباب، وكانت الاقلية العربية السننية تشكل نحو 20 بالمئة والكراد والتركمان وهم ستة ايشا في الشمال، اضافة الى اقلييات مثل المسيحيين واليزيديين.

ويبدأ فهو يجمع على نحو غير متجانس، القومي بالديني، ويقسم العرب الى مذاهب فهذا سني وذاك شيعي، ويضع معهم الكراد بصورة نظمية ويضيف اليهم التركمان، ولا يقسول لنا كم يؤلف العرب من سكان العراق، رغم ان التقديرات تقول ان نسبتهم ساقطة وتصل الى نحو 80 بالمئة او ما يزيد على ذلك ولهم امتداد اقليمي وعمق استراتيجي وهم الذين طبعوا تاريخ العراق وطلوا وجهه العربي- الاسلامي. وهكذا يفعل مع اديان اخرى كالمسيحية واليزيدية ولا ينكر الصابغة وغيرهم، في حين لا يتحدث عنهم كإقلييات دينية مقابل اقلية مسلمة تصل الى 95 بالمئة من سكان العراق.

الطائفية والاثنية!

الطابع الطائفي صارخ وبارز في كتاب بول بريمر، فهو لا يظف عن الحديث عن ان السنة كحكومة العراق نحو 400 عام في ظل الامبراطورية العثمانية السابقة، ثم يقول تحت الحكم البعثي ويكرر كثيراً في حوارات وفي سجلات وفي ضغوط على المرجحات الدينية والسياسية، بان الشيعة اخطاوا عام 1920 خطأ فادحاً عندما لم يشتركوا في الحكم، حيث فاز به «السنة» الاقلية، ولذلك لا ينبغي عليهم ان يكرروا هذا الخطأ التاريخي.

وكان بريمر يحاول غرس تلك المفاهيم بالتلويح عن طريق الغزل او بالتحذير باسمرار، من مخبة عدم المشاركة او التعاون مع المحتل، مقدماً بعض الفتاات للقيادات الالهية بصيغة مجلس الحكم المشوطة، التي وافق عليها بعضهم على مضض، او كتعبير عن واقع الحال، لكنه بعد ان انكتفت الامور، وهو ما يذكره بول بريمر اذ يتحدث عن تلك الصيغة، حين يقتل اياه ويظلم من الناس مواساته، بايكاً ومستعظفاً بأنه اصبح نبيماً (ص 108 و-ص 399 وفي صفحات كثيرة من الكتاب والجزء الثاني من القابات الطائفية الشيعية، وهذه الغلغلات والتحذيرات).

حاول بول بريمر ان يوحى للقيادات الكردية بمناسبه او بحريها، ان الولايات المتحدة متفضلة عليهم، ولا ينبغي زيادة سقف مطالبهم.

يقول بريمر انه زار كركوك مع بعض اعضاء مجلس الحكم واطعوا مياطرة على التوتارات في المدينة المتنازع عليها والتي تسيطر على ثروة حقول النفط الشمالية. ويقول بريمر زعم الالكراد بان كركوك مدينة كردية تقليدية وان غالبية السكان انتسقت الى العرب بسبب سياسة صدام «التعريبية» في الثلاثين سنة الماضية.

ويمضي بريمر بالقول الى ان بلير كان صريحاً مع القادة الالكراد وحذرهم من ان الائتلاف (الدولي) لن يتسامح مع الاعمال التي تثير الانفصال في العراق (ص 341).

ويقول بريمر: فقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وثيقة مؤقته لذا فلنا القضايا الحساسة مثل حدود الاقليم والوضعية النهائية للكراد تقرر عند كتابة الدستور الدائم، وحسب البارزاني وقلبه الطالباني تعتبر كركوك قدس الاقداس او «قدس كردستان»... وهذا مبدأ مضايقة لبريمر حسبما يشير.

يقول بريمر انه قال للبارزاني: «يوجد قدس واحدة في العالم وهي تسبب الكثير من المشاكل بعرفدها، واقترح عليه ان يتخلى عن هذا الشئيه (ص 243- 244)

حاكم بامرءه!

حاول بريمر ان يتصرف خارج اطار كل رقابة منذ اللحظة الاولى استناداً الى التفويضين: الاول- تفويض بوش والثاني تفويض رامسفيلد. وينقل بريمر حواراً بينه وبين راميرو داسلفيا البرتغالي الاصل والسؤول في الامم المتحدة عندما اعترض عن تقديمه اموال «النقط مقابل الغذاء» لانهما ملك الحكومة العراقية ولا يمكن تحريكها دون موافقتها، فاجابه بنبرة حازمة وها ما ينقله «انا الحكومة العراقية الآن. وانتي اطلب من الامم المتحدة نيابة عن تلك الحكومة تحريك هذه الاموال على الفور» (ص 52)

وبنبرة استعلائية يذكر كيف انه الغي اجتماعاً مع قياديين عراقيين كان قد حضر له جي غارنر، لانه يريد ان يبلغهم رسالة، بانه هو المسؤول الآن وليس جي غارنر وهو الذي يقرر، وانه ليس مستعجلاً للقاءهم (ص 60) !!

اجتئات البعث!

يكشف بول بريمر ان الولايات المتحدة هي التي اعادت قانون او قرار «اجتئات البعث»، وينقل له 16 نيسان (ابريل) 2003، اي بعد اسبوع واحد من احتلال بغداد، (ص 56). وينقل بريمر كيف ان فيث سحاراب بقوة اركان نظام صدام السابق - حزب البعث وفدائيه صدام «الذين ازعجوا قواتنا خلال زحفها على بغداد»، وان دوغلاس فيث وكيل وزير الدفاع اطلعه على مسودة خاصة بـ اجتئات البعث من المجتمع العراقي» مشدداً على اهمية الرسوم.

ويشير الى ان الجنرال فرانكس كان قد حضر حزب البعث في «رسالة الحرية» التي وجهها يوم 16 نيسان (ابريل) 2003، اي بعد اسبوع واحد من احتلال بغداد، (ص 56). وينقل بريمر كيف ان فيث كان مستعجلاً على صدور المرسوم من قبل غارنر، الا انه امهله على التهرب لحين وصوله الى بغداد، فوافق فيث على ذلك، لكنه يشير الى هذا المرسوم الذي كان يستهدف نحو 20 ألف بعثي من ملاكات قيادية معينة، طبق بطريقة موسعة شملت آلاف من المعلمين ومن الناس الذين كانوا مجبرين على الانتماء شبه القسري او اللاطوعي، وكان د. أحمد الجليبي احد اكثر المتشددين على تطبيقه حين دعا الى سحاراب اكثر اقبداً في الاجتئات، والذي لم يكن بعيداً عن آراء السيد عبد العزيز الحكيم والدكتور ابراهيم الجعفري اضافة الى بيان السبعة والمفوضين هنا: اضافة الى الثلاثة الاوائل البارزاني والطالباني وتضمير الجادرسي (ص 56 و66 و67)

في حين كان ايااد علاوي غير مندفِع في تطبيق القانون، بل انه حوّل على التحقاق العنصريين السابقين به وها ما حاول ان يلوّح به للامريكان قبل الاحتلال وبعده، لكن مثل هذا النوع لم يكن دقيقاً في اطار عجلة الاحتلال والتوجهات التي رسمها.

وينتقد بريمر القيادات المنغية العراقية، رغم انه تم استخدما بعضها، تمهيداً لغزو العراق، فيحدث عن مؤتمر لندن (كانون الاول-ديسمبر 2002) الذي كان نتاجاً لقانون تحرير العراق على حد تعبيره، والذي وقعه الرئيس كلينتون سنة 1998 (والذي لعب الجليبي دوراً كبيراً في اقتناع الادارة الامريكية باصداره) (ص 60-).

يقول بريمر ان بعض المنغيين حصل على المساعدة من الغرب وبعض الدول العربية (المعتدلة) من خلال اجهزة مخابرات، ومن خلال خبرته وعمله في 3 بلدان محتلة من الالمان اثناء الحرب العالمية الثانية، عرف ان ثمت ميلاً لدى السكان في النظر بعين الريبة الى «حكومات المنغى» ولهذا فان التركيز على المنغيين سيخلق مخاوف في اوساط العراقيين، كما انه يريد حكومة العراقيين على حد تعبيره ولا بد من عدم الاستحسان في انشاء ادارة عراقية مؤقته (ص 61 و60)، وهسنا يقارن علاقته بالقياادات العراقية المعارضة قياساً بعلاقة زلما خليل زاد (السفير الامريكي الحالي في العراق) الذي ترك لديه انطباعاً بأنه يريد تسليمهم السلطة عند اجتماعهم بهم في حين انه كان يفكر بطريقة معاكسة.

حل الجيش العراقي

وكانت جميع القوى المتعاونة مع بريمر في اطار مجلس الحكم مؤيدة لقرار حل «الجيش العراقي»، وهنا يحاول ان يجادل احياناً بعض القيادات العراقية، من ان الجيش ليس كله سيئاً فيقول «لكن العديد من العراقيين خدموا بشرف منذ اجيال عديدة في القوات المسلحة، وعلى الرغم من سني القمع الدافع الجنود الشيعة بشجاعة عن وطنهم ضد الايرانيين الشيعة في الحرب العراقية- الايرانية الطويلة والدموية في الثمانينات، فقد كان الجيش القديم يضم بعض المحترفين الحقيقيين، ولم يكن يحظى بثقة صدام لهذا السبب جزئياً» (ص 73).

ويقول بريمر في موضع آخر : دعونا نحدد ما هي اهدافنا بوضوح، من الضروري اقتاع العراقيين باننا لن نسمح بعودة ادوات صدام القمعية- حزب البعث و اجهزة الخابرات او حتى صدام، فنحن لم نرسل قواتنا الى نصف العالم الآخر لكي نطيح بصدام ونضع دكتاتوراً آخر في مكانه (ص 74).

واشار الى ان الالكراد الذين تمتعوا باستقلال ذاتي واسع لمدة اثنتي عشرة سنة بعد حرب الخليج بحماية قوة امريكية، لن يقبلوا البتة باعادة وحدات الجيش السابق واعادة تسليحها كما افاد البارازاني والطالباني (ص 75).

وكان القرار الثاني الذي اتخذه بريمر بعد قرار حل البعث وحظر نشاطه هو قرار حل الجيش العراقي ضمن الكيانات التي لها علاقة بالامن الوطني والتشكيلات العسكرية 23 ايار (مايو) 2003، وقد هنا الحكيم بريمر على هذه الخطوة وكذلك البارزاني واصفاً اياها بالخطوة الراجعة وهي دليل على جدية الائتلاف على انشاء عراق جديد موحد (ص 81).

ركز بريمر على اعادة انتاج النفط باعتباره احدى الاولويات الصعبة، جدير بالذكر ان وزارة النفط لم تطلب اعمال النهب والسلب ويعتبر بريمر ان ثلاثة مصادر هي التي قامت بتلك الاعمال وهي «النهايون

والبعثيون المتعصبون وربما الايرانيون» (ص 96)، لكنه لا يتكلم عن واجب القوات المختصة في حماية ارواح وممتلكات المواطنين والاقليم الذي تحتل اراضيه طبقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949 ولقواعد القانون الدولي الانساني.

مجموعة السبعة ومجلس الحكم الانتقالي

يشير بريمر الى عدم جدية مجموعة السبعة، اضافة الى عدم جدية اعضاء مجلس الحكم فيما بعد، فيؤلاء له ايران و رغبتهم في توسيع وضم المزيد من العرب السنة والمسيحيين والتركمان، وقبل ذلك النساء اليهم، ويقول انه كتب الى رامسفيلد يشكوه من مجموعة السبعة التي لم ترق الى ما هو مطلوب منها من مهام وان هناك شكلاً داخلها (ص 112).

ويقول عن الجليبي انه شخصية ذات نفوذ في واشنطن، زود الادارة بمعلومات عن اسلحة الدمار الشامل عن طريق المؤتمر الوطني العراقي، لكنه انتقل الى المعارضة الصريحة للائتلاف الدولي، ويذكر انه يفهم في الاقتصاد وكسب ثروة من التعاملات التجارية التي تحوم الشبهات حول بعضها، وكان يتمتع بعلاقات وثيقة مع الكونغرس ومع البناتاغون، وفي الوقت نفسه يشكو منه ومن ارتباطاته مع ايران وفي محاولته لتأسيس البيت الشيعي، في حين ان كونداليزا رايس مستشارة الامن القومي اذ قالت: ان الجليبي ينشط بشكل متزايد في العمل ضد الصالح الامريكية المائل الى الشيعة الرافضين، وان الشاعرة السائدة في واشنطن وفي طرده من مجلس الحكم الانتقالي، لكن بريمر يقول انه اوصى بالتروي ويعلق قائلاً: كنا نحاول ضبطه داخل الخيمة رغم ان الثمن مرتفع (ص 64 و 399).

اما عن الجعفري فيقول ان احاديته غير متناسقة وتغلب عليها السكرة والامعاء بالغيدين ويتخيل بريمر ماذا يمكن ان يحدث لو سلطت الحكومة الامريكية العراق الى هؤلاء المنغيين في ايار (مايو) 2003 كما كان يريد بعض الاشخاص قسي واشنطن (ص 157 و 158 وما بعدها) وهو ما كان يريد به البالح الجليبي والباجي وآخرون.

يقول بريمر انه ابلى مجموعة السبعة « انكم لا تعلمون انهم كانوا يخططون وتحديتكم ان توسعوا مجموعتكم بضم العراقيين الذين عاشوا هنا تحت حكم صدام وان تعيّنوا النساء والمسيحيين والتركمان والزعماة القليلين وقد اقامتم على القيام بذلك لكن لم تفعلوا،» (ص 119).

يشرح بريمر كيف حاول ترويض المجموعة لانخلائها الى الخيمة المشماة مجلس الحكم الانتقالي، الجليبي كان يحرض ضده ويطلب بارسال نواب القادة، لكنه رفض، والحكيم قال ان يريد ان يعترف لخدمة شعبه وقال له بريمر: ان مجلس الحكم هو افضل مكان لخدمة شعبك .. وانه لا يتصنع عدم الائتلاف بشأن المشاركة في مجلس الحكم .. تذكره بخطا الشيعة في عام 1920 عندما امتنعوا عن المشاركة في الحكم. (ص 127).

الطالباني كان يريد السفر الى آسيا فطلب منه تأجيل الزيارة واعلن الموافقة على العمل في مجلس الحكم «بما انه لن يندسك المشماة التي ساعدة السفير»... اما البارزاني الذي قال له: انني اكره بغداد ولا اريد ان اضطر الى العيش وحتى السفر الى هناك، لكن اذ اصرتت سواافق على العمل في المجلس على مضض!! الحكيم الذي كان متمرداً اشترط اطلاع على الاسماء، فتم ذلك مع اضافة احد خصومه الى القائمة، فاحتج وهنا ابغى الاسم لكي تتم موافقته.

اما الحرب الشيعوي فكان البريطانيون قد اقترحوا ضم احد الاعضاء ويقول ان ساورز سألته اذا كان لديه اعتراض مبدئي على الفكرة، فيقول انه اشترط ان نجد شخصاً تحلى عن الافكار الشيوعية الخاطئة بشأن كيفية ادارة الاقتصاد، ويقول انه التقى مع عزيزي محمد الايام السابق للحزب الشيعوي، الذي سألته عما تعلمه من سقوط الشيوعية السوفيتية.. ثم يبدي انطباعاته اثر سماعه تعليقات محمد ابي يعسقا بان يعتقد ان بريجنيف لا يزال يتولى مقاليد الامور في موسكو.. وهكذا شطبتا عزيزي (محمد) من اللائحة كما يقول ويردف ولكن من حسن الحظ اننا انا وساورز، اجريتنا مقابلة مع بديل عزيزي (محمد) وهو حميد مجيد موسى (الامين العام الحالي) ويقول انه «يدرك بوضوح الحاجة الى تشجيع القطاع الخاص»، ويمتدح بريمر موسى بانه احد اكثر اعضاء مجلس الحكم تأييراً واشعبية(ص 126).

وكان سيد محمد بحر العلوم قد فوّح لكنه اعترض لثلاثة اسباب الاولى: انكم جنتم في الوقت متأخر (بعد اكتمال القائمة) والثانية ملاحظة السيساتني بان كتبت الدستور هيئة متخبة، والثالثة لأن هناك ثلاث محافظات جنوبية غير ممثلة في المجلس، لكنه في نهاية المطاف وافق على التعاون قائلًا « لم ارفضكم، انني راغب في التعاون معكم»، لكنه لا يفضل ذلك شخصياً واقترح ابنه د.ابراهيم بحر العلوم، وسال ماذا لو اوصى المجلس بألية لكتابة الدستور تتعارض مع فتوى السيساتني؟ في نهاية المطاف وبعد ان أصر بريمر على التمثيل الشخصي والمباشر لاعضاء مجلس الحكم وافق بحر العلوم على المشاركة.

وبموافقته اكتمل الاعضاء الـ 25، فتم الاتصال مع دي ميلو ممثل الامين العام للامم المتحدة الذي عاد من السعودية، لكي يتم اعلان تشكيل المجلس، حيث تكون من: 13 شيعية و5 سنة و5 اكراد و1 كلدو اشوري و1 تركماني وعُرفت تلك بوصفة بول بريمر السهرية.

ويقول بريمر ان الشريف علي كان مستاءً جداً من استبعاده (ص 131) ومن المفارقات لحظة الاعلان وكيف تصرف بريمر: أوقف الجليبي عند الحاجز لأنه جلب معه 4 مساعدين بدلاً من 2 حسب الاتفاق وهذا بالعودة الى المنزل. ارسل له بريمر من يقول له عند البوابة: اذهب الى البيت ان كنت تفضل ذلك، فاضطر الجليبي لاسقاط 2 من مساعديه، وبمثل هذه الطريقة اللطفة والخسنة كان يتصرف بريمر مع الاعضاء الآخرين، ويؤكد بريمر فيما بعد فعالية مجلس الحكم الانتقالي الذي اسسه بالقول: انه لم يستطع تنظيم مكتب، فما بالك بادارة بلاد!

* باحث عراقي، خبير في ميدان حقوق الانسان

